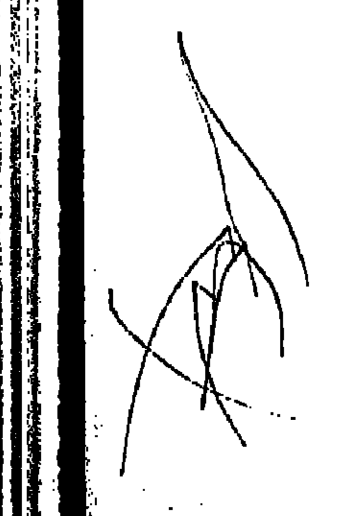
خلاصة الحكم	اسم المشتكى عليه
الغرامة خمسة دنانير والرسوم	فارس خالد الزناتي
غرامة عشرة دنانير والرسوم	مرعي محمد عوض مرعي
غرامة عشرة دنانير والرسوم	محمود محمد علي حسن
غرامة عشرة دنانير والرسوم	محمد يوسف عبدالله الفزاوي
غرامة عشرة دنانير والرسوم	عارف فياض حسين عبدالله
رد الاعتراض وتغريمه عشرة دنانير والرسوم	محمد يوسف عبدالله الفزاوي
غرامة عشرة دنانير والرسوم	خالد جميل علي الاحمد
غرامة عشرون دينار والرسوم	ساري محمود عبد الحميد
غرامة عشرة دنانير والرسوم	احمد محمد عبدالعزيز
الغرامة عشرين دينار والرسوم	مزرعة جمعية المهندسين
غرامة عشرة دنانير والرسوم	محمد اسماعيل سالم
غرامة عشرة دنانير والرسوم	وليد محمد عليان
غرامة عشرة دنانير والرسوم	ذيب حسن ذيب ازويد
غرامة عشرة دنانير والرسوم	احمد يوسف محمد
غرامة عشرة دنانير والرسوم	مزرعة جمعية المهندسين
غرامة عشرين دينار والرسوم	الزراعيين .





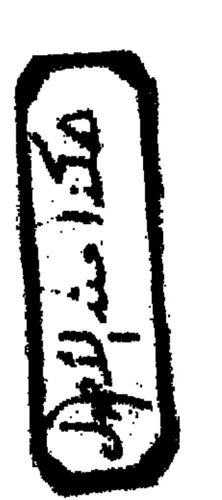
الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الخميس ١٥ جماد الاول سنة ١٤١٢ هـ. الموافق ٢١ تشرين الثاني سنة ١٩٩١ م. العدد ٣٧٨٧

عدد ممتاز

مراسيم

تأليف وزارة سيادة الشريف زيد بن شاكر



بسم الله الرحمن الرحيم

نص استقالة دولة السيد طاهر المصري

حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم حفظه الله ،

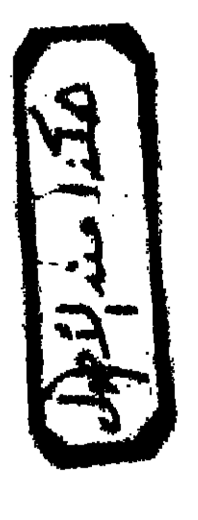
السلام عليكم ورحمة الله ،

يشرفني أن أرفع الى مقامكم السامي أصدق مشاعر الاخلاص والولاء ، سائلا" العلي القدير أن يحفظكم قائدا" للوطن وسندا" للامة ، وأن يمدكم بعونه وتاييده وأنتم تنهضون بمسؤولية بناء الاردن وحمايته ، وتدافعون عن حقوق الامة ومصالحها في هذه الفترة العصيبة من تاريخنا الحديث •

لقد شرفتموني يا صاحب الجلالة حيث عهدتم اليّ بأمانة المسؤولية ، وكلفتموني بتشكيل الحكومة بعد أن فاز الميثاق الوطني بمباركة الشعب ، ايذانا" بانطلاق مرحلة جديدة في حياة الاردن السياسية ومسيرته الديموقراطية ، وبعد أن خلّفت حرب الخليج جراحا" عميقة في تضامن الامة ووجدانها القومي ، وتركت آثارا" سلبية على المجتمع الاردني في المجالات الاقتصادية والاجتماعية • وقد سعت حكومتي ، وبدعم كريم من جلالتكم ، الى تنفيذ توجيهاتكم السامية التي عبرتم عنها في كتاب التكليف السامي الذي تضمّن من المبادىء والمرتكزات والاهداف ما شكّل دليلا" هاديا" لبيان الحكومة الوزاري ، الذي رسمت فيه خططها للتصدي لمجمل القضايا والصعوبات التي تواجه الاردن في هذه المرحلة الحافلة بالمستجدات والمتغيرات العربية والاقليمية والدولية ، وقد شملت تلك الخطط المجالات التشريعية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والثقافية •

وقد اتجهت حكومتي ، ومنذ اليوم الاول لتسلمها المسؤولية ، نحو دفع عجلة التغيير للوصول بالمجتمع الاردني الى حالة شاملة من النهوض الوطني ، والاستجابة لتحديات المرحلة ، والتجاوز عن كثير من الرواسب التي تقف في وجه التقدم ، وتحد من انطلاق طاقات الابداع والعطاء • وقد تبين لها أن تراكمات كثيرة لا بد أن تزول بالتدريج ، وأن التعامل معها يتطلب حالة عالية من الوعي والنزاهة والاستقامة والفهم الدقيق للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية ، والقوى الفاعلة في التقدم والتغيير ، كما يتطلب ممن يسعون للاصلاح أن يبدأوا بأنفسهم وبالمؤسسات التي يتولون مسؤولية ادارتها ، في مناخ تسوده الديموقراطية والمشاركة الواسعة في صنع القرار ، والقبول بالنقد البناء ، والرأي الاخر ، والاستناد الى المبادىء الوطنية والقومية • وهكذا أصبح العمل باتجاه المؤسسية والمنهجية ودفع روح المعاصرة هو العنوان الرئيسي لعمل هذه الحكومة •

وعلى الرغم من قصر المدة التي انقضت منذ تشكيل الحكومة حتى الان ، فقد سعت حكومتي الى انجاز مشروعات القوانين المستندة الى ميثاقنا الوطني ، خاصة في مجال انهاء العمل بالاحكام العرفية ، وفتح المجال أمام التعددية السياسية ، وتعزيز ركائز الحريات الدستورية ، وتوفير المناخ الحر للصحافة والطباعة ، وتثبيت أركان سيادة القانون وهيبته ، وتأسيس قواعد العدالة الاجتماعية ، وتأكيد منعة الاردن واعتماده على ذاته ، والحفاظ على صورته المشرقة المستمدة من اصالته ومعاصرته ومن تاريخه الوطني وكبريائه العظيم •



سيـــدي صاحـب الجـلالة ،

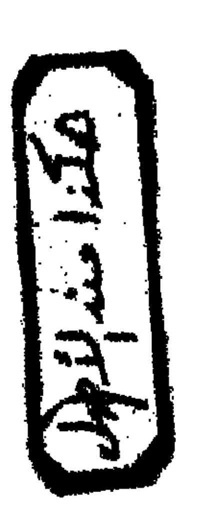
لقـد بذلت حكومتـــي كل جهد مستطاع لتعزيز النهـج الـديـمـوقـراطـي الصحيح ، ومارست ذلك قولا" وعملا" ، ولم ترفع شعارات غير قابلة للتطبيق ابتـغـاء لرضـى بعض الناس عنها ، ورفضت الدخول في أجواء المزايدات والمـمـارسـات غـيـر الديموقراطية ، وكانت غايتها الاساسية أن يسود الوطن جـــو من النزاهة والتسـامـح والاصلاح ، وأن يلتزم الجميع بالدستور نصـــا" وروحا" ، وبالميثاق نهجـــا" ورؤيـة ، وأن يعملوا لخير الاردن والعـــــرش والديموقراطية ، مستمدين عزمهم وصمـودهـم مـن قيادتكم الفـــذة ، ووحدة شعبكم الرائعة ، والتزام الاردن القومي والتاريخي بقضايـا الامة ، هذا الالتزام الذي حرصت حكومتي على الوصول به الى أعلى مراحل التنسيق ، خاصة مع الاشقاء الفلسطينيين في السعي نحو السلام العادل والدائم والشامل • وقـد وصلت العلاقات الاردنية الفلسطينية الى مرحلة متميزة تستـنـد الـى قـواعـد الاخـاء والثقة والالتزام بالحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني ، والتاكيد على تنـفـيـذ الشرعية الدولية التي تضمن انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي العربية المحتلة بما فيها القدس الشريف ، وحصول الشعب الفلسطيني على حقه في تقرير مصيره علـــى ترابه الوطني •

وقد استجابت حكومتي للتحديات التي تواجه الاردن ، وحـيـن تـطـورت عملية السلام الى ما هي عليه الان كان عليها أن تواجه مسؤولياتها التاريخية حماية

لمصالح الوطن ودفاعا" عن مستقبل أبنائه ، وعلى خلفية وعيها الكامل للابعاد الوطنية لمواجهة المستجدات في ضوء الثوابت الاردنية الوطنية والقومـيـة ، والـتـزام الاردن بالحق والشرعية الدولية ، وحرصه على وضوح الرؤية ، وشجـاعـة الـقـرار ، والـحـس العميق بالمسؤولية ، وهو الحرص نفسه الذي حكم أداء حكومتي وهي تخـطـط للاصلاح الاداري ، والتصحيح الاقتصادي ، ورأب الصدع في علاقاتنا بأخوتنا العرب ، والانفتاح الواعي على العالم المتغيـــــر من حولنا •

سيـــدي صاحب الجلالــــة ،

ولمّـــا كان الاردن يواجه تحديات كبيرة وهو يواصل مسيرتـه الـواثـقـة علـى طريـــــق المستقبل ، ولما كانت قواعد العمل الديموقراطي علامات علـى هـذه الطريق ، ومن أهمها قيام علاقة وثيقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعيـة تـسـاعـد على تنفيذ الخطط الوطنية في اطار التشريعات والاداء الحكومي ، ونظـرا" للـظـروف التي أحاطت بتجربة الشهور الاخيرة من حياتنا السياسية والتـي راقـبـهـا شـعـبـنـا باهتمام عميق ، فانني أتشـــرف بأن أرفع الى مقام جلالتكم استقالة الحكومة لافساح المجال أمام فريق آخــــر ينهض بأمانة المسؤولية في ظل رؤيتكم وحكمتكم وقيادتكم الملهمة ، معاهدين اللـــــه أن نظـــل جندكم الاوفياء في مواقع الخدمة المختلفة من أجـــل أردننـــا العزيـــز •



سيدي صاحب الجلالة ،

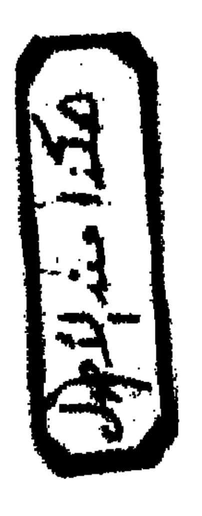
لقد بذلت حكومتي كل جهد مستطاع لتعزيز النهج الديموقراطي الصحيح ، ومارست ذلك قولا" وعملا" ، ولم ترفع شعارات غير قابلة للتطبيق ابتغاء لرضى بعض الناس عنها ، ورفضت الدخول في أجواء المزايدات والممارسات غير الديموقراطية ، وكانت غايتها الاساسية أن يسود الوطن جو من النزاهة والتسامح والاصلاح ، وأن يلتزم الجميع بالدستور نصا" وروحا" ، وبالميثاق نهجا" ورؤية ، وأن يعملوا لخير الاردن والعرش والديموقراطية ، مستمدين عزمهم وصمودهم من قيادتكم الفذة ، ووحدة شعبكم الرائعة ، والتزام الاردن القومي والتاريخي بقضايا الامة ، هذا الالتزام الذي حرصت حكومتي على الوصول به الى أعلى مراحل التنسيق ، خاصة مع الاشقاء الفلسطينيين في السعي نحو السلام العادل والدائم والشامل • وقد وصلت العلاقات الاردنية الفلسطينية الى مرحلة متميزة تستند الى قواعد الاخاء والثقة والالتزام بالحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني ، والتأكيد على تنفيذ الشرعية الدولية التي تضمن انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي العربية المحتلة بما فيها القدس الشريف ، وحصول الشعب الفلسطيني على حقه في تقرير مصيره على ترابه الوطني •

وقد استجابت حكومتي للتحديات التي تواجه الاردن ، وحين تطورت عملية السلام الى ما هي عليه الان كان عليها أن تواجه مسؤولياتها التاريخية حماية

لمصالح الوطن ودفاعا" عن مستقبل أبنائه ، وعلى خلفية وعيها الكامل للابعاد الوطنية لمواجهة المستجدات في ضوء الثوابت الاردنية الوطنية والقومية ، والتزام الاردن بالحق والشرعية الدولية ، وحرصه على وضوح الرؤية ، وشجاعة القرار ، والحس العميق بالمسؤولية ، وهو الحرص نفسه الذي حكم أداء حكومتي وهي تخطط للاصلاح الاداري ، والتصحيح الاقتصادي ، ورأب الصدع في علاقاتنا بأخوتنا العرب ، والانفتاح الواعي على العالم المتغير من حولنا •

سيدي صاحب الجلالة ،

ولما كان الاردن يواجه تحديات كبيرة وهو يواصل مسيرته الواثقة على طريق المستقبل ، ولما كانت قواعد العمل الديموقراطي علامات على هذه الطريق ، ومن أهمها قيام علاقة وثيقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية تساعد على تنفيذ الخطط الوطنية في اطار التشريعات والاداء الحكومي ، ونظرا" للظروف التي أحاطت بتجربة الشهور الاخيرة من حياتنا السياسية والتي راقبها شعبنا باهتمام عميق ، فانني أتشرف بأن أرفع الى مقام جلالتكم استقالة الحكومة لافساح المجال أمام فريق آخر ينهض بأمانة المسؤولية في ظل رؤيتكم وحكمتكم وقيادتكم الملهمة ، معاهدين الله أن نظل جندكم الاوفياء في مواقع الخدمة المختلفة من أجل أردننا العزيز •



والله نسأل أن يرعى الأردن ، وأن يحفظ جلالتكم قائداً لمسيرته ، وأن يمتعكم بالصحة والعافية ، انه سميع مجيب الدعاء .

المخلص ،

طاهر المصري

عمان في ١٤ جمادى الأولى ١٤١٢ هـ

الموافق ٢٠ تشرين الثاني ١٩٩١ م .

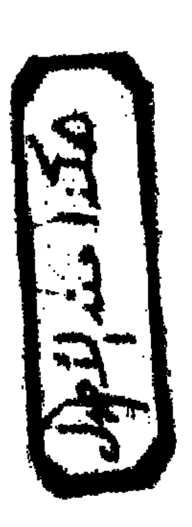
بسم الله الرحمن الرحيم

نص الرسالة الملكية السامية بالموافقة على استقالة الوزارة

عزيزنا دولة الأخ طاهر المصري حفظه الله

نبعث اليك بالمحبة الصادقة والتقدير العميق ، ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يحفظكم ويرعاكم ، ونغتنم هذه المناسبة لننقل من خلالكم لكل زملائكم الوزراء التحيّة والشكر والعرفان وهم الذين حملوا مسؤوليات خدمة الوطن والشعب ، وجاء تصدّيهم لأداء الواجب في مرحلة عزيزة وخطيرة في آن معا ، حيث كنا نتابع بناء وترسيخ مسيرتنا الديموقراطية ، بعد اقرار المؤتمر الوطني للميثاق ، وحيث كنا نواصل التصدّي لأزمتنا الاقتصادية والمالية ، ونسعى بهمّة وصدق لمواجهة كل الآثار السلبية المترتبة عن أزمة الخليج .

لقد كان اختيارنا لكم في تلك المرحلة تعبيرا منا عن ثقتنا في قدرتكم على حمل الأمانة والمضيّ بها الى الغايات والتطلعات العزيزة على شعبنا وعلينا ، ونرغب أن نشير بشكل خاص الى عزمنا على ارساء قواعد التعددية السياسية والانطلاق منها نحو آفاق العمل السياسي المنظم والمستند لميثاقنا الوطني ، ودون أن نتوقف عن متابعة معالجة أوضاعنا الاقتصادية والمالية ، من خلال برامج علمية مدروسة تأخذ في الاعتبار مصلحة الوطن والمواطن . وتطورت المساعي السياسية المبذولة والمعنية بالصراع العربي - الاسرائيلي وبالقضية الفلسطينية بشكل مفاجيء لتجمعنا مع كل الأطراف في مدريد وفي وقت أبكر مما كان في توقعنا ، حيث انعقد مؤتمر السلام ، الأمر الذي أدّى الى أن تتركّز كل جهودنا على مواجهة هذه المهمة والتعامل معها ، ونود أن نسجّل لكم التوفيق في الانطلاق وفي المشاركة الأردنية بمؤتمر مدريد ، وفي انعكاس نتائجها علينا بأفضل صور الاعجاب والتقدير العالميين .



واذ نقبل استقالة حكومتكم ، ونتمنى لكم ولكل زملائكم الذين شاركوكم المسيرة ، وبذلوا معكم الجهد المخلص ، فاننا نود أن نؤكّد لكم أنكم موضع المحبة والثقة وموضع التقدير والاعتزاز بكل ما عرفناه فيكم وعنكم من استقامة وعفّة نفس ، ومن دماثة خلق وحسن معشر ، وما طبع حياتكم من الحرص العميق على المصلحة العامّة ، وأنكم في كل موقع من مواقع الخدمة العامة أهل لحمل الأمانة وأهل لأدائها ، ونثق أنكم بالتجربة التي اكتسبتموها أثناء توليكم لمنصب رئيس الوزراء وبالخبرة التي هيأتكم لمثل هذا المنصب ، ومع كونكم عضوا في مجلس النواب ، فاننا سنظل نراكم مستشارا لنا في مختلف القضايا المتعلقة بمسيرة الدولة ، وأملنا كبير بكم في المستقبل . وفقكم الله ورعاكم وجميع زملائكم ، وأعاننا على مواصلة مسيرة وطننا على كل صعيد .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

الحسين بن طلال

عمان في ١٥ جمادى الأولى سنة ١٤١٢ هجرية .
الموافق ٢١ تشرين الثاني سنة ١٩٩١ ميلادية .

بسم الله الرحمن الرحيم

نص التكليف الملكي السامي بتشكيل الوزارة

عزيزنا سيادة الأخ الشريف زيد بن شاكر حفظه الله

أزجي اليك تحيّة هاشمية خالصة ، مقرونة بعميق الثقة وصادق المحبة وعظيم التقدير وبعد ،

فقد كنت لنا على مدى العمر أخا كريما ، لازمنا دون انقطاع عبر رحلة سنين المسؤولية الطويلة بحلوها ومرها ، ومعينا مخلصا في كل ما كلّفناك به من مهام عامّة ، وصديقا عزيزا ما ضنّ يوما في بذل جهد وما بخل في عطاء . مثلما كنت للوطن ذخرا ، وللشعب الأردني ابنا بارّا ، ولمصلحة أمتك العربية عاملا ، وفي مستقبلها واثقا مؤمنا . لقد كنت بحقّ الهاشمي الأصيل بعقلك ووجدانك وأعمالك . هكذا كان شاكر بن زيد رفيق سلاح عبد الله بن الحسين أمينا مؤتمنا رحمهما الله وأسكنهما فسيح جنانه .

وبناء على استقالة حكومة دولة السيد طاهر المصري ، وعلى خلفية مسيرتنا المشتركة الطويلة ، ونظرا لما عهدناه فيك من حنكة واقتدار ، وما عرفناه عنك من اخلاص واستقامة ، وما تتمتع به من بعد نظر واحاطة بهموم الدولة وتطلعاتها ، وبالتحوّلات الجارية اقليميا وعالميا ، وبما تنطوي عليه من مفاجآت ومستجدات ، فانه يطيب لنا أن نعهد اليك بتشكيل ورئاسة الحكومة الجديدة ، في هذه الفترة بالذات ، التي يجد الأردن نفسه فيها أمام تجمّع لم يسبق له مثيل من التحدّيات الوطنية والاقليمية والدولية .

لقد تحمّلت مسؤولية رئاسة الحكومة في ظروف صعبة سابقة ، وكنت الأمين المقتدر ، اذ صوّبت المسار ، ووضعت المجتمع الأردني كما أردنا على عتبة استئناف الحياة الديموقراطية حينما أجرت حكومتك انتخابات نيابية عامة كانت مثالا للحريّة والنزاهة . وعملت الحكومتان اللتان أعقبتها وفق أحكام ومتطلبات النهج الديموقراطي ، غير أن الأمور لم تكن سهلة يسيرة . حيث نشأت بعض الاحتقانات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ، وظهرت بعض



التجاوزات الخطيرة عبر الخط الفاصل بينهما . وكان سببها ، كما دلّت على ذلك معظم مظاهرها ، انحسار الاعراف الديموقراطية المعروفة عن وجدان ممارسيها ، نتيجة طول فترة الانقطاع عنها ، الأمر الذي انعكس على ادارة شؤون الدولة وحجم ونوعية انجاز مؤسساتها .

وبناء على ذلك ، وحتى تتصوّب الأمور من حيث تعميق النهج الديموقراطي ورفع مستوى الأداء في الدولة ، وبلوغ الغايات الوطنية التي تقتضيها المرحلة ، فاننا نؤكّد على الأهداف والمرتكزات التالية : -

<u>على الصعيد الداخلي</u> :

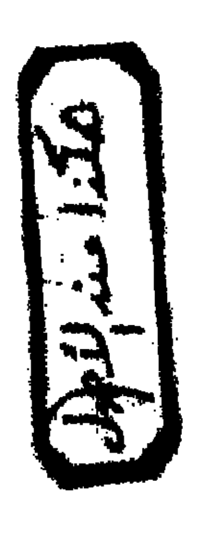
أولا : توطيد دعائم الوحدة الوطنية بكل صورها وأشكالها ، باعتبارها الضمانة الأكيدة لأمن الدولة ومنعتها ، وواحدة من قواعد التقدم والنماء فيها . فجميع الأردنيين متساوون أمام القانون بغضّ النظر عن أصولهم ومنابتهم وانتماءاتهم وجنسهم ودينهم ولونهم ومذاهبهم ، رجالا ونساء على حدّ سواء . وجميع الأردنيين كذلك شركاء في التنمية والمنافع . ولعل من أبرز ما يأتي في مقدمة متطلبات ترسيخ الوحدة الوطنية هو سيادة القانون ، وترسيخ النهج الديموقراطي وتوازن تنمية الأقاليم ، وعدم التهاون مع كل من يحاول العبث بتماسك نسيجنا الوطني بالفعل أو القول أو الشعار أو القرار ، وذلك بتطبيق أحكام القانون .

ثانيا : العمل على حماية وتدعيم الاستقرار بسائر أبعاده . فالاستقرار لا يقتصر فقط على أبعاده الأمنية والاقتصادية والاجتماعية ، بل يتجاوز ذلك الى استقرار العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ، كي تعمل آلة الدولة بتوافق وانتظام بين سائر

أجزائها . وتحقيق هذا البعد من الاستقرار هو مسؤولية مشتركة بين السلطتين ، وبدونه يتدنّى مستوى الاداء في الدولة ، ويضطرب سير العمل في مؤسساتها ، وترتبك عملية تنفيذ الأجندة الوطنية ، مما يؤثر سلبا على أوضاع المجتمع ومصالح المواطنين . ولقد كان من أبرز مظاهر عدم استقرار العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية تشكيل حكومات ثلاث خلال سنتين ، واجراء عدة تعديلات في الحكومتين السابقتين .ولا أجدني بحاجة الى التأكيد من جديد على أهمية الفصل بين السلطات عملا بأحكام الدستور ، وعلى حقيقة أن العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية هي علاقة تكامل وتعاون ، لا علاقة مناكفة وخلخلة وتعطيل ، وان السلطتين انما تتحاوران وتعملان من أجل خدمة الشعب وتأمين مصلحة الوطن .

ثالثا : ان القوات المسلحة وأجهزة الأمن المختلفة هي درع الوطن وعينه الساهرة ، وهي من أهم ركائز الاستقرار والتنمية . واذا كان دعمها وتطويرها ورعايتها واجبا وطنيا ، فان ابقاءها في منأى عن اللعبة السياسية مسؤولية وطنية مشتركة ، أكّدها الميثاق الوطني وأثبتت سلامتها تجربتنا الأردنية . ولا ريب أن مثل هذه الحقائق لا تغيب عن بالك وأنت ابن الجيش العربي / القوات المسلحة الأردنية .

رابعا : لا بد من مواصلة عملية استكمال الحياة الديموقراطية وصولا للتعددية السياسية التي نظم اطارها الميثاق الوطني . وهذا يعني اعطاء موضوع المضي بالتشريعات القانونية اللازمة أولوية خاصّة . ومن ذلك قانون ترخيص الأحزاب السياسية الأردنية



المنبت والولاء ، وقانون المطبوعات والنشر ، وفقا لأحكام الدستور واسترشادا بمبادىء الميثاق الوطني ، وبمصلحة الدولة العليا . كما يعني ذلك ، وكما أظهرت تجربتنا ، ضرورة التأكيد على أن الديموقراطية منهج عام وطريقة حياة بحاجة الى تعميق وبلورة ، والى تثقيف الناس بأصولها ومسؤولياتها ، سواء من خلال أجهزة الاعلام ، أو المؤسسات التعليمية المختلفة ، كي تتجذّر أعرافها الصحيحة تحت قبّة البرلمان وخارجها. والأجواء العامّة لا يمكن أن تصبح ديموقراطية حقّة ، الاّ اذا تحرّر المواطنون من الخوف في ظل سيادة القانون . ولا يمكن لأحد أن يدّعي التزامه بالديموقراطية طالما أنه يتحرّك في الخفاء أو يمارس الارهاب الفكري ، من خلال المنشور أو الرسالة أو عبر الهاتف . وكل من يرتكب مثل ذلك ، هو خارج على الديموقراطية ومبادىء الميثاق الوطني . ولا بدّ من كشفه على حقيقته المعادية لاختيار الشعب ، ومسيرته الديموقراطية ، ومحاسبته وفق أحكام القانون .

خامسا : في ظل الديموقراطية تزداد المسؤولية الوطنية لأجهزة الاعلام ومؤسسات التوجيه المختلفة . وعليه لا بد من استناد المادة الاعلامية والتوجيهية الى العقل والمعرفة ، ومن استرشادها بالمصلحة الوطنية العليا ، كغيرها من أجهزة الاعلام ومؤسسات التوجيه، في أعرق بلدان العالم ديموقراطية ، والتي تستطيع شعوبها التمييز بين الفوضى الناجمة عن الحريّة غير المسؤولة، وبين الحريّة المتميزة بالمسؤولية .

سادسا : المضي في تنفيذ برنامج التصحيح الاقتصادي بعد أن أخذت الأمور تتحرّك ولو بشكل بطيء نحو التخلّص من الآثار الحادّة لأزمة

الخليج . ولعل أول ما يأتي في مقدمة الأولويات ، استمرار العمل الجادّ المركّز لمعالجة الاختلال الداخلي والخارجي في اقتصادنا الوطني وتوفير المناخ المناسب لجذب المستثمرين ورؤوس الأموال الأردنية من الخارج ، وزيادة الادخار ، وتنشيط عملية الانتاج والبحث عن أسواق جديدة للتصدير ، وللعمالة الأردنية ، واستئناف النمو الاقتصادي وتنشيط عملية التنمية الاجتماعية المتكاملة ومعالجة جيوب الفقر وتنمية القوى البشرية بتطوير وسائل التأهيل والتدريب ، والتركيز على اقتصاد الخدمات من سياحة ونقل واستشارات وغيرها ، وتفعيل القطاع الخاص بكل الطرق لخلق فرص عمل جديدة تساعدنا على معالجة مشكلة البطالة المتفاقمة ، ووضع الخطط الزراعية المناسبة ، وتوجيه الجهد نحو ارشاد زراعي أوسع وأعمق ،ونحو تكثيف أعمال الوقاية ومكافحة الآفات الزراعية .

سابعا : ان الأردن الذي يستورد معظم احتياجاته من الطاقة ، ويعاني من نقص متزايد في المياه ، يحتاج في هذين المجالين الى سياسة واحدة ذات شقين :

الأول - تكثيف البحث والتنقيب عن مصادر الطاقة والمياه وتطوير القائم منها .

والثاني - تبنّي سياسة واضحة المعالم للمحافظة على الطاقة والمياه والاقتصاد في استعمالاتها ، ووضع برامج وطنية تفصيلية واسعة لهذا الغرض .

ثامنا : تطوير الادارة على أسس علمية ، وتبنّي سياسة جادّة وصولا لهذا الغرض ، واستيعاب الكفاءات الممتازة والمتوفرة ، والاستفادة من خبرات العائدين من الخليج في كل ذلك . والعمل وفق الأنظمة والقوانين ومبدأ تكافؤ الفرص ، ووضع حدّ للمحسوبية التي أخذت تتزايد بارتفاع وتيرة اللعبة السياسية الداخلية في ظل الديموقراطية . فالأداء الاداري الناجع ، لا يكون الاّ بقيادات ادارية كفؤة ومستقرّة ، يتم اختيارها وفق معايير علمية دقيقة . ولا يخفى عليكم أن التغييرات المتكررة المرتجلة والسريعة في القيادات الادارية ، تربك الادارة وتلحق الضرر بمصالح المواطنين وتعطّل تنفيذ برامج الحكومة .

<u>على الصعيد العربي</u> :

ان الأردن الذي ما عاش يوما الاّ لأمته ، والذي جعل رائده على الدوام العمل على تحقيق الوفاق والتعاون بين أعضاء الأسرة العربية الكبيرة ، لم تنل من عزيمته الثابتة أو من قناعاته الراسخة التوترات التي طرأت على العلاقات العربية بسبب أزمة الخليج . وعليه ، فاننا نؤكّد على أهمية تنشيط الحوار مع الحكومات العربية وصولا الى اعادة العلاقات الطبيعية بين الدول العربية بعامّة ، وبين الأردن وبين بعض أشقائه بشكل خاص ، وايمانا منا بأن الحوار والتواصل هما الكفيلان بازالة سوء التفاهم والتدابر ، وبتبيّن الحقائق التي من شأنها تبديد أجواء الريبة والشكّ ، واستعادة الثقة باعتبارها القاعدة الأساس للتفاهم العربي والعمل الجماعي المشترك . ان بعض المبادرات الأخوية كتلك التي قامت بها المملكة العربية السعودية الشقيقة بفتح حدودها أمام البضائع ووسائل النقل الأردنية تشكّل بداية انفراج حقيقي هي محل شكرنا وتقديرنا . ومن هنا لا بد من مواصلة سياسة الحوار الهادىء ، منطلقين من حسن نوايانا ومن محبتنا الراسخة لكل

أشقائنا ، ومن ثقتنا بأن الحقيقة ستظهر في النهاية ، وبأن الحفاظ على المصلحة العربية العليا هو رائد الجميع دونما استثناء ، وبخاصّة أن الأمّة العربية تقف اليوم عند منعطف تاريخي هام صنعه التوجّه الجماعي نحو حل النزاع العربي - الاسرائيلي بالطرق السلمية .

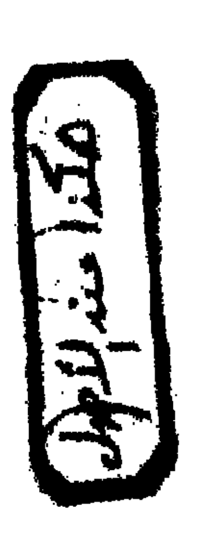
<u>على الصعيد الدولي</u> :

ان الثقة والاحترام والسمعة الحسنة التي يتمتع بها الأردن على الصعيد الدولي ،هي رصيد كبير لنا ، لا بدّ من المحافظة عليه ، والعمل على تطويره والاستفادة منه . وقد جاء هذا الرصيد خلاصة سياسات الأردن المعتدلة المتوازنة القائمة على الاحترام المتبادل ، مثلما كان ثمرة جهود مخلصة بذلناها في سبيل تعميق علاقات صداقة راسخة بين الأردن والدول الأخرى ، وبيننا وبين عدد كبير من قادة العالم .

وعليه ، فلا بد من مواصلة تفعيل علاقاتنا الدولية في اطار رغبتنا لتوسيع دائرة التعاون بيننا وبين الآخرين ، ومن منطلق ادراكنا لازدياد مساحة الاعتماد المتبادل بين دول العالم وشعوبه ، تحقيقا لمصالحنا الوطنية وتأكيدا لمكانتنا الاقليمية . ولعل من أبرز الأهداف التي ينبغي العمل من أجلها هو توضيح الواقع الأردني بكل ابعاده ومتطلباته .

<u>عمليـة السـلام</u> :

ان من أكبر مهام الحكومة في هذه المرحلة ، مواصلة المشاركة في عملية السلام التي بدأت في عهد الحكومة المستقيلة ، وتعبئة كل الجهود والطاقات ، للاسهام في انجاح هذه العملية ، التي ما زلنا في بداياتها الأولى . والنجاح في مفهومنا ، يعني التوصّل الى سلام عادل دائم شامل ، على أساس معادلة



الارض مقابل السلام ، تنفيذا لقراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨ اللذين ينطبقان على سائر الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك القدس العربية ، وحل القضية الفلسطينية بكل أبعادها على أساس قرارات الأمم المتحدة ، وهو الحل الذي يؤمّن للشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية المشروعة بما في ذلك حقه في تقرير مصيره على ترابه الوطني . وبهذه المناسبة نعيد تاكيد دعمنا للوفد الأردني - الفلسطيني المشترك في عملية السلام ، معربين عن اعتزازنا بمهمته الوطنية النبيلة وبانجازه المتميّز في مؤتمر مدريد .

ولا يخفى عليكم أن ادارة سياسة داخلية وعربية ودولية ناجحة وفق الأسس التي ذكرت ، ستشكل بذاتها أحد عوامل الانتصار فيّ معركة السلام الشاقة التي لا بد أن يخوضها الوطن بكامل قدراته ومؤسساته .

منتظرين تنسيبكم بأسماء زملائكم الوزراء ، ومؤكّدين ثقتنا فيكم ودعمنا الكامل لكم ، ومؤملين لكم التوفيق والنجاح ، ندعو الله أن يسدّد خطانا ويلهمنا سبيل الرشاد ، عزيزنا .

اخوكم

الحسين بن طلال

عمان في ١٥ جمادى الأولى سنة ١٤١٢ هجرية .
الموافق ٢١ تشرين الثاني سنة ١٩٩١ ميلادية .

بسم الله الرحمن الرحيم

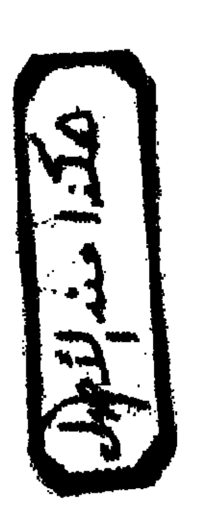
نص الرسالة التي رفعها الى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم

سيادة الشريف زيد بن شاكر اثر تكليفه بتأليف الوزارة

مولاي صاحب الجلالة الهاشمية الملك الحسين المعظم حفظه الله ورعاه

يشرّفني - يا مولاي - وقد أسبغتم عليّ ثقتكم الملكية السامية ، وكلّفتموني بتشكيل الوزارة الأردنية الجديدة ، أن أرفع الى مقامكم السامي كل محبتي وولائي ، مقرونين بأعمق العرفان وأنبل المشاعر ، وقد كنت في معيتكم - يا مولاي - مواطنا من هذا الشعب الذي يدين لقائده بالولاء والاعتزاز ، وجنديّا في الجيش المصطفوي الذي بادلكم دائما الثقة بالثقة ، والمحبة بالمحبة ، والولاء بالحرص الهاشمي الثابت على بناء الوطن وخدمة الأمّة . وعليه فان ما هو صعب على النفس وعلى العقل أن يكون في وسعي التعبير لقائدي الذي رافقته العمر ، ولمعلمي الذي نهلت من حكمته وعطفه وانسانيته وعمق رؤياه ، عن كل ما علمت وتعلمت - يا مولاي -. وانني اذ أتقدم وزملائي الى موقع المسؤولية التي كلّفتنا بحمل أمانتها ، فسوف نظل نحمل في النفس والخاطر توجيهاتكم السامية ورؤيتكم الفذّة وحكمتكم العظيمة .

ان تكليفكم السامي يا مولاي يأتي في مرحلة من تاريخ الوطن ، حيث أن نرى أن اعتماد المبادئ والمرتكزات والأهداف التي تضمنها كتاب التكليف ، ستظل هاديا لنا في سعينا نحو ترسيخ مسيرتنا الديموقراطية ، ونحن نواجه تحدّي السلام بكل الثقة بالنفس والشعب والأمّة ، واذا كنت - يا مولاي - قد أشرفت بحكومتي الأولى على استئناف المسيرة الديموقراطية في بلدنا ، فان كل ما طبع عملية الاستئناف من اعداد للانتخابات العامّة واجراء لها ، واجماع محلي وعربي ودولي على مدى نزاهتها ، انما هو بفضل توجيهاتكم وحرمكم وعزمكم الأكيد



على أن يكون شعبنا شريكا واعيا بالمسؤولية عبر ممثليه المنتخبين ، ثم جاء اقرار الميثاق الوطني مؤكّدا على ذات الحرص والعزم المستهدفين اتمام البناء الديموقراطي واقرار التعددية السياسية على قاعدة الالتزام بالدستور والميثاق ، واذ تشرّفونني بحمل الأمانة وأداء الواجب من موقع رئيس الوزراء ، فانني أرجو - يا مولاي - أن أؤكّد لكم تصميمنا الدائم على أن يكون هذا الأداء وذلك الحمل في مستوى ما تعقده علينا قيادتك الشجاعة الحكيمة من الأمل ، وبخاصّة أن مشاركتنا في مؤتمر السلام والبحث عن التسوية العادلة للقضية الفلسطينية وللصراع العربي - الاسرائيلي ، لن تشغلنا عن متابعة مهامنا الداخلية ، وبخاصّة فيما يتعلق منها باتمام البناء الديموقراطي واقرار التعددية السياسية ووضع التشريعات المتعلقة بهذه المهمة الكبيرة ، ثم ما يتعلّق بأوضاعنا الاقتصادية والمالية وكل ما يرتبط بهما ، وستكون الحكومة - يا مولاي - الحريصة على متابعة الجهود وتكثيفها في اتجاه تجاوز نتائج أزمة الخليج السياسية والاقتصادية ، واعادة لحمة التضامن للعلاقات العربية . وعليه فاننا سنظل نحمل لكل أشقائنا المحبة الراسخة والحرص الأكيد على مصالح أمتنا ، ونتوجه اليهم بدعوة صادقة من أجل العمل معا على تجاوز نتائج أزمة الخليج وآثارها على علاقتنا الأخوية ، وعلاقاتنا مع العالم . آخذين من كتاب التكليف الملكي السامي معالم الطريق التي تمضي بنا الى كل ما يحبه ويرضاه سبحانه وتعالى لنا .

وان حكومتي - يا مولاي - وهي تتحمل المسؤولية في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ وطننا ستجعل من الميثاق الوطني دليلا لاطار عملها في مختلف المجالات وعلى جميع الأصعدة .

وستظل توجيهات جلالتكم وحكمته وتجربته هي ما نلتزم به ونسترشد وزملائي الذين التمس من جلالة مولاي اصدار الارادة الملكية السامية لتشكيل الحكومة التي تجمعني واياهم .

وأسال اللـه في الختام أن يحفظكم ويرعاكم ، وأن يكون معنا دائما في خدمة الوطن والأهل في ظل قيادتكم الهاشمية الحكيمة .

خادمكم المطيع
زيد بن شاكر

عمان في ١٥ جمادى الأولى سنة ١٤١٢ هجرية .
الموافق ٢١ تشرين الثاني سنة ١٩٩١ ميلادية .

